الشرق
متابعات
الأربعاء 8 جمادى الآخرة 1432هـ - 11 مايو 2011م - العدد 8364
WEDNESDAY 11 MAY 2011 – No 8364

أمن المياه مرتبط بالتنسيق بين الدول

خبراء يحذرون من تحول أزمة المياه في المنطقة إلى أزمة إنسانية

وليد الدرعي

حذر سنديب واسليكار رئيس مجموعة الرؤى الاستراتيجية من أن المنطقة على مشارف أزمة إنسانية إذا واصلت مواردها المائية في التقلص، قائلا: "إن الموارد المائية في منطقة الشرق الأوسط تعاني من تراجع متواصل لمواردها المائية داعيا دول المنطقة إلى التعاون وتوحيد الجهود لتحقيق امن المياه لديها، واوضح انه في حال تواصلت الموارد المائية في المنطقة بالتقلص فان أزمة إنسانية تلوح في الافق بالمنطقة.

وقال سنديب لدى افتتاحه الجلسة السابعة من منتدى الدوحة ومؤتمر إثراء المستقبل، التي دارت حول موضوع "امن المياه في الشرق الأوسط"، قال: "ستواجه المنطقة أزمة حقيقية خلال الأعوام الثلاثين القادمة، حيث من المنتظر ان تتقلص الموارد المائية بما بين 25 و35 % في المنطقة مما سيؤدي إلى انخفاض إنتاج الحبوب يصل الى 30 % وهذا يعني انخفاض موارد المزارعين الذين في حقيقة الأمر يمثلون الطبقة الافقر، وسيترتب على ذلك موجة من الهجرة وعدم الاستقرار السياسي لتتحول بعد ذلك إلى أزمة إنسانية". واضاف سنديب: "بالنظر إلى هذه السيناريوهات فإننا حاليا في مرحلة الأزمة السياسية، ونحن بذلك على مشارف أزمة إنسانية بسبب تقلص الموارد المائية في المنطقة".

وأوضح رئيس مجموعة الرؤى الاستراتيجية أن واحدا من اكبر الأنهار في المنطقة وهو النهر الرابط بين فلسطين وإسرائيل يعاني من تراجع في موارده حيث فقد 7 % من حجم تدفقه من المياه خلال السنوات الأخيرة الماضية". من جهته، دعا الدكتور سليم كاتافاغو (رئيس هيئة مياه الليطاني بلبنان) البلدان التي تجمعها مواردها المائية في دائرة جغرافية موحدة إلى التفاوض والتعاون من أجل تقريب وتحديد مصالح مشتركة تمثل منصة انطلاق لتعاون مثمر في مجال حماية وتطوير الموارد المائية. وقال د. سليم: انه لا يمكن ان تعالج مسالة امن المياه وحماية الموارد المائية بشكل فردي، بل يجب جمع عدة منابع مياه تتميز بقربها الجغرافي من بعضها ومعالجة المسالك بطريقة أكثر شمولية.

واوضح د. سليم أن المنطقة العربية تضم أكثر من 27 دولة، وكلها تسعى إلى حماية مصالحها الخاصة، مشيرا إلى أن هناك حوارا واتصالات بين هذه الدول لكنها تفتقر إلى مناخ حقيقي للثقة المتبادلة بينها بما يجعلها تسعى إلى تحقيق مصالحها الخاصة بدل النظر إلى المصلحة المشتركة في إطار المجموعة. وقال: "على دول المنطقة أن تحشد الإرادة السياسية نحو تحقيق المصلحة المشتركة بين دول تجمعها دائرة جغرافية معينة حول منابع المياه المتوافرة بهذه المنطقة". لافتاً إلى أن التفاوض والحوار بين هذه الدول يشير إلى تواجد الإرادة للوصول إلى اتفاق، يجب تطويره خطوة بخطوة لأنه قائم على احتياجات ورؤى معينة.

واضاف: "من المهم أن يتم التنسيق الإقليمي لدول المنطقة على المستوى الاداري والتنظيمي والقانون لاستغلال المياه".

واشار رئيس هيئة مياه الليطاني بلبنان في مثال إلى عدم نجاح تطبيق اتفاقية الامم المتحدة المصادق عليها في عام 1979 من قبل 104 دول، حيث لم تسجل حتى اليوم سوى اعتماد 22 دولة فقط لهذه الاتفاقية، نظراً للوقوف على عدة إشكاليات تتضمن ضبابية المصطلحات المستعملة فيها.

وعقب سنديب واسليكار الذي يترأس الجلسة على مداخلة د. سليم بالقول: إنه يجب تحديد دوائر التعاون التي تجمع عددا محدودا من الدول يكون لها التنسيق السياسي والتعاون، مشيراً كمثال على ذلك إلى انه منذ عام 2008 كان هناك تطورات ايجابية بين تركيا والعراق وسوريا (على الاقل على مستوى تحرك هذه البلدان) وتم التوصل الى اتفاقات لتبادل البيانات وتنسيق الجهود وتحسين المعلومات والتوصل الى استراتيجية موحدة لمواجهة تحديات تغير المناخ وتقلص الموارد المائية، كما أن هناك اتفاقية بين تركيا وسوريا فيما يخص المياه، وباستثناء ذلك فان بقية الاتفاقيات لا يتم تطبيقها على ارض الواقع.

وفي هذا السياق قال يسر ياكيس نائب برلماني ووزير خارجية تركيا سابق: إن تركيا توصلت الى هذه الاتفاقيات في إطار الاعداد لانضمامها الى الاتحاد الاوروبي، حيث يمثل إنشاء مخطط شامل لتامين مصادرها من المياه احد شروط الانضمام الى الاتحاد الاوروبي.

والى جانب هذه الاتفاقيات الدولية عملت تركيا على تنسيق وتحقيق التناغم بين مختلف مناطقها الداخلية التي تعرف كميات متفرقة من الامطار واعادة توزيعها حسب احتياجات كل منطقة.

وعلى الصعيد الدولي أوضح يسر الى ان تركيا توصلت في الايام القليلة الماضية الى اتفاق لتقديم المعلومات الى العراق حول منابع المياه التي تصب في هذه الاخيرة، وقال: إن تركيا في مرحلة لاحقة ستحتاج الى معلومات من دول المصب، لكنها لاقت عدم تعاون من هذه الاخيرة لعدم توافر المعلومة حول مصير المياه التي تصلها من عندها. ودعا يسر الى الانتقال لمرحلة جديدة من التعاون الجدي، من توفير الإرادة، والآلية السياسية، وطريقة المتابعة، لكي لا تتعقد العملية على مستوى التطبيق الفعلي.

الى ذلك، قال رعد جليل مدير عام بوزارة المياه العراقية: "نحن في العراق نبارك كل الجهود الاقليمية التي تصبو الى التعاون المثمر بين الدول لتنمية واستثمار الموارد المائية، وهذا الجهد يصب في تقارب الرؤى بين الدول المتشاركة في نهر واحد". وأوضح رعد ان العراق يعاني من انخفاض في جودة المياه ووفرتها، مشيرا الى ان منطقة البصرة وشط العرب في العراق تعاني حاليا من ندرة مياه الشرب، لافتا الى ان تطوير طرق استغلال المياه في دول المنبع ادى الى تراجع كميات ونوعية المياه المتدفقة في نهر الفرات بالعراق بنسبة 30 % مقارنة بالسنوات الماضية، وبنسبة 50 % في نهر دجلة.

وبين رعد جليل أنه الى جانب عمليات التطوير فان انحباس الأمطار والتغير المناخي لعبا دورا في تقليص تدفقات المياه بنهري دجلة والفرات. كما تراجع حجم تخزين المياه في العراق الى مستوى 20 % من طاقة التخزين القصوى للبلاد، مشيرا الى انه لولا سقوط الأمطار في الايام القليلة الماضية لكان واقع البلاد كارثيا وأصيبت بالجفاف، مما يشكل خطورة على العراقيين، حيث شهدت عدة مناطق في جنوب العراق هجرة اهلها بسبب ندرة المياه فيها.

وقال رعد: "بالرغم من تطور العلاقات العراقية التركية ومع سوريا، فإن هذا التطور يسير بشكل بطيء، لاختلاف الرؤى في استخدام المياه بدول المنبع.